

Distr.  
GENERAL

A/50/325/Add.1  
20 November 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
البند ٦٦ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

|   |       |                            |          |
|---|-------|----------------------------|----------|
| ٢ | ..... | الردود الواردة من الحكومات | - المرفق |
| ٢ | ..... | إسرائيل                    |          |

## المرفق

الردود الواردة من الحكوماتإسرائيل

[الأصل : بالانكليزية]

[٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥]

١ - أيدت إسرائيل، وما زالت تؤيد، فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، دون إبطاء، بالتفاوض الحر بين جميع دول المنطقة، على أن تتوافر فيها المصداقية وتكون خاضعة للتحقق من جانب الأطراف كافة.

٢ - وتستند سياسة إسرائيل إزاء قضية الأسلحة النووية إلى المبادئ التالية:

(أ) المبدأ الأول هو شمولية وأهمية عملية السلام. فقضية الأسلحة النووية، وكذلك جميع مشاكل الأمن الإقليمي، التقليدية وغير التقليدية، يجب أن تعالج داخل الإطار الكامل لعملية السلام. وإسرائيل مقتنعة بضرورة عدم بذل أي محاولة لإزاحة قضية الأسلحة النووية من الإطار الشامل لمفاوضات السلام، وبضرورة احترام واستمرار مفاوضات السلام الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن إسرائيل تؤيد ما جاء على لسان الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، من أنه:

"... لا يمكن تصور إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، أو تنفيذها، في فراغ سياسي بمعزل عن عملية التصالح". (A/48/399، الفقرة ٢٢):

(ب) والمبدأ الثاني يتعلق بالإطار الإقليمي. ذلك أن التدابير الإقليمية لبناء الثقة والأمن، والترتيبات الإقليمية لتحديد الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، لن يمكن التفاوض عليها والتوصل إليها، دون إبطاء، إلا في المحفل الإقليمي، أي الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. وقد أحرز الفريق العامل قدرا من التقدم الملموس داخل إطار عملية السلام، حيث تساند إسرائيل أنشطته مساندة تامة. فمن بين منجزاته البارزة قرار إقامة شبكة إقليمية للاتصالات، والتقدم المحرز في ميدان التعاون البحري؛ وإقامة مراكز للأمن الإقليمي؛ وعقد حلقات دراسية عن قضايا شتى، منها قضايا التحقق؛ وبحث مفاهيم الأمن والتصورات المتعلقة بالأخطار التي تهدد الأمن؛

(ج) والمبدأ الثالث يتمثل في اتباع نهج تدريجي يشترط، بالذات، أن تبدأ العملية بتدابير بناء الثقة والأمن.

٣ - وفي رأينا أن هناك تتابعا ضروريا لتدابير بناء الثقة يتعين أن يراعى. فهي تشمل تدابير تتسم، في المقام الأول، بأنها لا تنتهك الأمن القومي للشركاء التفاوضيين، بل ويمكن إقامتها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. وهذه التدابير هي حاليا موضع تفاوض في الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. ومتى تم الاتفاق عليها، تعين اختبارها مع مرور الزمن حتى تنال الثقة. أما تدابير بناء الثقة ذات الطابع الأعم فتشترط أن تتعهد جميع دول المنطقة بالألا تلجأ إلى شن الحروب في تسوية المنازعات، وبأن تشارك في المفاوضات. كذلك، فإن المفاوضات المجدية بشأن تحديد الأسلحة - التي تمنح فيها الأولوية لمنظومات الأسلحة التي ثبت من التجربة أنها مدمرة ومزعزعة للاستقرار - إنما يمكن أن تعقب سلاما مؤكدا ودائما بين دول المنطقة وتصالحا بين شعوبها. وهذه الأوضاع ليست قائمة حتى الآن.

٤ - والواقع أن الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين (A/45/435) تقول، في الفقرتين ١١٠ و ١٥١، إنه قبل تحقيق السلام يجب بناء الثقة:

"١١٠ - ... يجب العمل على بناء الثقة على جميع الجوانب: ... الثقة في أن الحلول العسكرية للمشاكل السياسية مستبعدة ... والأهم من هذا كله هو أنه يجب إحراز تقدم في تسوية النزاعات الأساسية القائمة في المنطقة. وما لم يتم إحراز هذا التقدم، سيكون من الصعب إيلاء تفكير جدي لاتخاذ تدابير تقنية في المجال النووي أو بشأن المشاكل الأمنية الأخرى ...".

..."

"١٥١ - ... وينبغي إحداث تحول جذري، خطوة خطوة، للعلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها ...".

٥ - ومما يؤسف له أن هناك، في هذا الوقت، عددا كبيرا من دول المنطقة لا تزال في حالة حرب رسمية مع إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الدول الكبرى بالمنطقة، مثل إيران (جمهورية - الإسلامية) والجماهيرية العربية الليبية والعراق، لا تزال ترفض التعهد بعدم اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات، كما تسعى إلى عرقلة عملية السلام بوسائل الإرهاب، وأعمال العنف والتخريب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٦ - كما أن من الجلي، في الوقت الحاضر، أن الكثير من الشروط الأساسية اللازمة لإجراء مفاوضات مجدية بشأن تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط غير متوافرة. وإلى أن تتوافر الشروط اللازمة فإن على الأطراف المشاركة حاليا في عملية تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي أن تضع وتنفذ برنامجا يسهم في تهيئة المناخ السياسي المطلوب، بما يمهد السبيل لإجراء مفاوضات أجدى بشأن تحديد الأسلحة. وهذه، أساسا، هي تدابير بناء الثقة والأمن الجاري حاليا التفاوض بشأنها في إطار الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، فضلا عن تنفيذها. وكما جاء في تقرير الأمين العام A/47/387 الصادر في عام ١٩٩٢،

و A/49/324 الصادر في عام ١٩٩٤، فإن الوقت لا يزال لازماً للتوصل إلى الأوضاع المناسبة التي تمكن المشاركين في عملية السلام من بحث أمر اتخاذ ترتيبات محددة لتحديد الأسلحة في المحفل الملائم، ألا وهو عملية السلام.

٧ - لذلك، يوصى بشدة، في هذه المرحلة الحساسة من عملية السلام في الشرق الأوسط، بالتزام ضبط النفس والحذر من أجل تحقيق منجزات أكبر في المستقبل.

٨ - والجمعية العامة، بتأييدها المطلق لمبادرات السلام وإطارها، يمكنها أن تسهم في تعزيز بناء الثقة. ولكن محاولات الأمم المتحدة لإزاحة قضية الأسلحة النووية من إطارها الشامل ستعتبر انتقاصاً من استقلالية مبادرات السلام. وقد كانت مثل هذه المحاولات، في الماضي، عقبة في سبيل التسوية السلمية، وربما أخلت بالتوازن المرهف الذي تحقق من خلال المفاوضات المباشرة.

٩ - إن القرارات الجسورة التي اتخذتها إسرائيل داخل إطار عملية السلام، فضلاً عما اتخذته من إجراءات في إطار تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي وفي مجالات عدم انتشار الأسلحة النووية بوجه عام - كتوقيع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والمشاركة الإيجابية في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، والانضمام إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر - إنما تشهد على موقفها الإيجابي ومساهمتها الضخمة في عملية السلام وفي تحقيق هدف منع انتشار الأسلحة النووية.

-----